على سبيل الأولوية ، بتوزيع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،
وإذ تؤكد من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ،

وإذ تلاحظ أنه في حين ازدادت السياحة خلال السنة المستعرضة ، هبطت مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ، وإذ تلاحظ التزام حكومة جزر فرجن البريطانية المعلن بتحقيق الإدارة المالية السليمة والتوزيع الاقتصادي ووضع استراتيجية إقليمية وطنية ،

وإذ ترحب بالمساهمات في تنمية الإقليم من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ، بما في ذلك مصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ تؤكد على أهمية استمرار اشتراك الإقليم في المجموعة الكاريбية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية وفي سائر المنظمات الإقليمية والدولية المعنية ، وإذ تلاحظ أن الإقليم استضاف الاجتماع الحادي عشر لرؤساء حكومات منظمة الدول الكاريبيّة الشرقية ،

وإذ تلاحظ الحاجة الشديدة إلى تدريب مواطني الإقليم في المجالات التقنية والمهنية والإدارية والفنية ، وإذ تحيط علماً ، في سياق ذي صلة ، بعمد الحكم المعلن على منع الأولوية لإنشاء معهد للتعليم التالي للمرحلة الثانوية ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٦ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١ - تواافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم بصورة

٤٠ - تحدث الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على التغلب على حالات النقص في الموارد البشرية ، وذلك بتقديم المعاوز المناسبة لمساعدة المواطنين على إيجاد فرص أفضل في وطنهم ولاجتذاب المواطنين المؤهلين من الخارج :

٤١ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمة الأمم المتحدة أن تكتف جهودها للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ، وتدعى الحكومات المانحة والمنظمات الإقليمية إلى القيام بذلك :

٤٢ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، باتخاذ الخطوات العاجلة لتسهيل إعادة مونتسيرات كعضو منتب في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة :

٤٣ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ٩٢

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

٤٢/٤٢ - مسألة جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

وقد درست الفصلين المتعلقتين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٩) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ، بما فيها بوجه خاص قرار الجمعية العامة ١٩/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسرع في الإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع المغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ،

(٢٨) المرجع نفسه ، الفصلان الثالث والرابع .

بالإِدَارَةِ ، وَأَنْ تَقْدِمْ تَقْرِيرًا عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْجَمَعِيَّةِ الْعَامَةِ فِي دُورَتِهَا التَّالِيَّةِ وَالْأَرْبَعِينِ .

الجلسة العامة ٩٢

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

٨٣/٤٢ - مسألة جزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تفتيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٤) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة رقم ٢٢/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام وال سريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تدرك ما لجزر تركس وكايكوس من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتسيير اقتصاده وتنميته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي للإقليم وتوسيع قاعدته الاقتصادية ،

وإذ تلاحظ أنه قد تم تعيين لجنة دستورية في عام ١٩٨٦ لاستعراض دستور عام ١٩٧٦ وإصدار توصيات بشأن إدارة الإقليم في المستقبل ،

وإذ تلاحظ استمرار إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية الإقليم ، وإذ ترحب بعمق حكومة جزر تركس وكايكوس على أن تقوم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين نظام التعليم الابتدائي والثانوي في الإقليم ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨٠ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر تركس وكايكوس في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية :

٤ - تكرر تأكيدها أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، هي المسؤولة عن أن تهيء ، في الإقليم الظروفي التي تتمكن شعب جزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية دون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع :

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية إلى شعب جزر فرجن البريطانية في تقرير مركبه السياسي في المستقبل بحرية وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية تربية الوعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له لمارسة حقه في تقرير المصير :

٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن البريطانية ، بتكثيف جهودها من أجل توسيع قاعدة اقتصاد الإقليم :

٧ - تحتَ الدولة القائمة بالإدارة على أن تضمن ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة تضمن حقه في امتلاك تلك الموارد الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تسييرها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة :

٨ - تحتَ الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية على تكثيف التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم :

٩ - تكرر مطالبتها للدولة القائمة بالإدارة بأن تواصل تيسير زيادة اشتراك جزر فرجن البريطانية في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وفي سائر ممؤسسات منظمة الأمم المتحدة :

١٠ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، جميع التدابير الضرورية للتوسيع المنظم لネット اشتراك السكان المحليين في عملية صنع القرار في جميع القطاعات وكذلك تعيينهم في الوظائف الإدارية والفنية الأخرى :

١١ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة